

جواب سؤال مقدر وهو انه يجب بعد الجملة اسمية فكيف
كسر ان فيكون الجملة اسمية لان مع غاية ضعف السؤال
لان تعريف سابقا ان خبر المبتدأ بعد ولا يجوز قطعها و
ان الفاعل لا يوجد الفعلية لا يربطه قوله ولو انك لانه فاعل
لان لا سؤال يرفع خبره ولو انك قلت كما ستعرف في بحث
حروف الشرط قوله كان جاز في موضع التقديم ان اي
ترشح احد مما يعبر كلف الخلف لاني في جواز الاخر فلا يبرو
ايه كيف يجوز الفتح الاحتياج الى الخلف في من يكرمه فاني اكرم
ونظيره مع صحة الكسوف عن الخلف قوله لا بنا ما مبتدأ
او خبر مبتدأ اقتصر الرض على القوة والثبات من زوايد التثنية
وكان الرض لم يلتفت اليه الاستلزام حذف قبلها حجة
لكن في كونه مبتدأ تحت لانهم لما وصبو التقديم الخبر لفظا
يلتصق به نحو حجة بالكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه
يوجب الالتماس طالت الخبر وبالجملة خبره قوله واكرام
ثابت له بوضع تقديم الخبر مؤخر وهو لا يجوز ان المقام
مقام وجوب التقديم الخبر فان قلت خبر المبتدأ ليس
موضوع الخرف لان الخبر يكون جملة ولذا لم يعد المص من
مواضع المقدر وكذا عند المبتدأ والمفعول قلت الخبر
لجواز ولا يصح ان يكون جملة لكن اطلاق خبر المبتدأ في

مقام

في مقام تعليل وجوب الفتح فاصرفه من جملة اشياء قوله
انه الفتح اشياء واجودها بالتحقيق لكثرة اشياءه و
خفاها اصله وحاله لا جرم قاله الله تعالى لا جرم ان الهم ان الفتح
ونائب امره الفتح فلما رواه الكلام السابق عند الخليل وزايد
كما في الاقسام عند الرض لان في جرم من القسم وجزم فعل
ماض عند سيبويه والخليل وفسره سيبويه بمحض حتى ومصدر
بمعنى القطع كالرث عند الفراء وروى فيه عن العرب لا جرم
علا وزن الميراث بمعنى لا جرم ان الهم ان لا قطع من ان
الهم المثار فهو كلابر بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم
لأن كيد الذي فيه حتى يجب بما يجب به القسم فيقال لا جرم
لانتيك ولا جرم انك قائم بالكسر فالفتح بعده نظر الى
الاصل والكسر نظر الى عارض القسمية وحكي الكوفيين
فيه تفسيرات اسقاط الهم وزيادة ذابعا في حالين و
زيادة ان ذاقيل جرم وتبديل معرفة ان بالعين فما
يماكن به الا عن ذ الجرم ان زيدا قائم فاحفظه ومن جملة
ما يتوسطه اشياءه قلت كما انك قائم وليس في اشياءه
لتعيين الفتح لان ما زائدة خبر كانه المنزوع زيادة ما
مع الحذف الجارة للملازمة بل ان قوله جاز العطف على
اسم ان الظاهر مجاز ليس بشرط ما قبله وكان حذف كتابة المن